

فإنه لم يأت الوقت الذي نرغبه لتنظيم تلك المسؤولية، من خلال منظومة متكاملة مقررة في نصوص عامة، يكون محلها قانون الجزاء؛ الأمر الذي من شأنه أن يطرح تساؤلات عن طبيعة المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري، والتي ارتضى المشرع إقامتها في نصوص خاصة؛ يعكس الباحث - من خلاله - واقع المشرع الكويتي، ثم يطرح حلولاً يأمل - من خلالها - تنظيم تلك المسؤولية، مستعيناً في ذلك بما عليه الوضع عند المشرع الفرنسي، كونه أحد الخيارات التي من شأنها تقديم المساعدة. وفي المطالب الثاني يبين هماً لأشخاص المعنويين والمسؤولين جنائياً.